تقرير الحوكمة
٢٠١٨

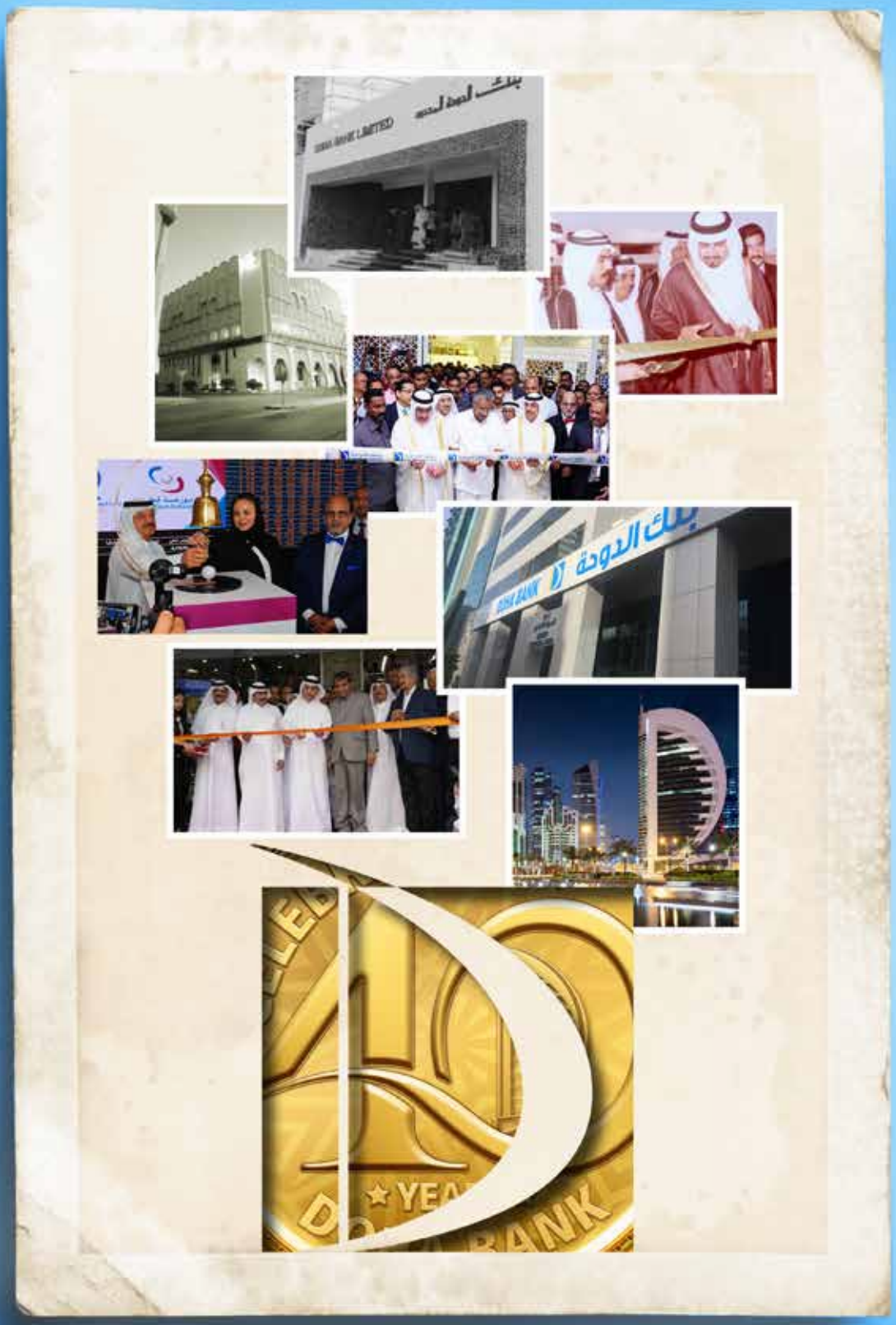

٤٠ عاما من النمو والتميز العالمي

بنك الدوحة
DOHA BANK

سمو الشيخ
حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد

سـمـــو الشيـخ
تميـم بـن حمـد بـن خليفـة آل ثانـي
أميـر البـلاد المفـدى

معك دائماً الى الأمام

CELEBRATING 40 YEARS DOHA BANK

٤٠ عاما من النمو والتميز العالمي

المقدمة

كجزء من متطلبات الالتزام بنظام حوكمة الشركات المدرجة، الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتعليمات السادة مصرف قطر المركزي يتوجب على بنك الدوحة كشركة مساهمة قطرية مدرجة في بورصة قطر الإفصاح عن مدى التزامه بهذا النظام، حيث يؤمن بنك الدوحة بأن التطبيق السليم لنظام ومبادئ حوكمة الشركات هو ضرورة لمساعدة البنك في تحقيق أهدافه وتحقيق أفضل مستويات الأداء بالإضافة إلى تحسين بيئة العمل الداخلية والخارجية للبنك وحفظ حقوق اصحاب المصالح وتوزيع الواجبات والمسؤوليات بطريقة مثلى.

وخلال هذا العام حرص بنك الدوحة على تعزيز هيكل الحوكمة في البنك بما يتلاءم مع متطلبات أحكام قواعد الحوكمة الصادرة من هيئة قطر للأسواق المالية والمبادئ الصادرة من مصرف قطر المركزي وذلك من خلال:

١. تحديث وتطوير النظام الأساسي للشركة.
٢. تحديث وتطوير أدلة السياسات والإجراءات الخاصة بالحوكمة.
٣. تحديث وتطبيق ميثاق مجلس الإدارة واللجان الفرعية.
٤. اتباع أفضل الممارسات المتبعة في دولة قطر بهذا الشأن.

نحن في بنك الدوحة، كما هو موضح في هذا التقرير، نؤكد التزامنا بأحكام قواعد الحوكمة الصادرة من هيئة قطر للأسواق المالية والمبادئ الصادرة من مصرف قطر المركزي خلال عام ٢٠١٨ وبمتطلبات الإفصاح، ونعمل على تطوير السياسات والإجراءات وممارسات الحوكمة لتتوافق مع قواعد وأنظمة الحوكمة ذات الصلة.

الفرع الرئيسي

مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

الواجبات والمسؤوليات:

إن مجلس الإدارة هو المسؤول الأول عن البنك وعن توفير القيادة الفعالة للإشراف على مجمل الأعمال وتنميتها وتحقيق الأرباح بطريقة فعالة ومستديمة.

تم تعريف واجبات ومسؤوليات المجلس كما هي واردة بميثاق المجلس، وقد تم نشر هذه الوثيقة على موقع بنك الدوحة الإلكتروني ووضعها بمتناول المساهمين للاطلاع عليها قبل اجتماع الجمعية العامة. إن واجبات ومسؤوليات المجلس متوافقة مع متطلبات نظام الحوكمة لهيئة قطر للأسواق المالية والسادة مصرف قطر المركزي وتغطي المجالات التالية:

- الاستراتيجية
- الحوكمة
- الالتزام
- إدارة المخاطر
- نظام الرقابة الداخلية
- الصلاحيات وتفويضها
- التدقيق الداخلي والخارجي
- لجان المجلس
- قواعد سلوك المجلس
- هيكل المجلس
- اجتماعات المجلس
- متطلبات عضوية المجلس

هذا وقد تم تحديث وتعريف واجبات كل عضو من أعضاء المجلس في الوصف الوظيفي الذي تم إعداده لهذا الغرض. كما طُلب أيضاً من كل عضو في المجلس أن يوفر الوقت الكافي للقيام بالواجبات المطلوبة منه، علما بأن التزام عضو مجلس الإدارة بتوفير الوقت الكافي ليس التزاما تعاقديا إلا أنه أمر مفهوم ومتعارف عليه من قبل جميع الأعضاء.

وفيما يلي الأدوار والمسؤوليات العامة لأعضاء المجلس كما هي موضحة في سياسة الحوكمة المعتمدة في البنك:

١. تفويض العضو المنتدب في الإشراف على الرئيس التنفيذي للبنك لتطبيق قرارات وتوجيهات المجلس. ويتولى المجلس تحديد اختصاصات وواجبات العضو المنتدب والرئيس التنفيذي ومسؤولياتهما وآلية تقديم تقاريرهما إلى رئيس المجلس والمجلس.

٢. الموافقة على الهيكل التنظيمي للبنك وعلى السلطات والصلاحيات الممنوحة للجان المختلفة والإدارة التنفيذية وعلى الالتزامات المالية التي تتجاوز الصلاحيات المُخولة للجان المنبثقة عن المجلس والإدارة التنفيذية والموافقة على سياسة المكافآت الخاصة بالرئيس التنفيذي والموظفين المقترحة من قبل اللجنة ذات العلاقة المنبثقة عن المجلس، وعلى المبادرات الاستراتيجية بما فيها مبادرات الأعمال الجديدة والاستثمارات الرئيسية وتصفية الاستثمارات وعلى ادلة سياسات واجراءات البنك بشكل دوري والموافقة أيضاً على الموازنة السنوية للبنك وعلى توصيات اللجان المنبثقة من المجلس، بالإضافة الى تعيين الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين في البنك بما فيهم مسؤولي الالتزام والابلاغ ورئيس التدقيق الداخلي.

٣. اعتماد استراتيجية البنك والعمل على تطوير الخطة الاستراتيجية وأهداف الأعمال بشكل دوري، وكلما إقتضت الضرورة ذلك.

٤. تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس وتحديد سلطاتها وواجباتها وصلاحياتها وتقييم أداءها بشكل سنوي، مثل لجنة التدقيق والالتزام وتقييم المخاطر واللجنة التنفيذية ولجنة الترشيحات والحوكمة والسياسات والمكافآت وغيرها.

٥. الدعوة لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية واعتماد اجندة هذين الاجتماعين بالإضافة الى رفع توصيات للجمعية العامة للموافقة على الارباح النقدية الموزعة ومكافأة رئيس واعضاء المجلس وتعيين المدقق الخارجي وزيادة رأس المال وتعديل النظام الاساسي للبنك وغيرها من البنود المدرجة ضمن قانون الشركات.

٦. مراقبة الأداء المالي للبنك والشركات التابعة والاجتماع مع المدقق الخارجي للوقوف على ايه مشاكل جوهرية قد تكون موجودة والعمل على حلها.

٧. مناقشة لجنة التدقيق بشأن المسائل المتصلة بالتدقيق الداخلي وقضايا الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقارير مصرف قطر المركزي والتدقيق الخارجي والبيانات المالية.

٨. التأكد من أن البنك يحتفظ بمستويات كافية من رأس المال والاحتياطيات وفقا للمبادئ التجارية السليمة والتعليمات الرقابية المصرفية.

٩. الاستفسار عن المشاكل المحتملة التي تصل إلى علم المجلس ومتابعتها والتأكد من معالجتها بشكل صحيح من قِبل الإدارة.

١٠. الإشراف/ التأكد من تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية السليمة من خلال لجنة التدقيق ومراقبة العمليات وتقييم اداء البنك وادارة المخاطر والتأكد من توفر الموارد المالية والبشرية اللازمة والكافية لتحقيق أهداف البنك.

١١. الإشراف التام على حوكمة الشركات في البنك والموافقة على سياسات الحوكمة (بما في ذلك سياسات تضارب المصالح واستغلال المعلومات الداخلية السرية للبنك لتحقيق مصالح شخصية أو للغير) والمبادئ المقترحة من قبل الإدارة التنفيذية والمستشارين الخارجيين ومبادىء المهنة الاخلاقية.

١٢. مراجعة سياسات البنك الداخلية بشكل مباشر أو من خلال لجنة مُفوضة بشكل دوري للتأكد من أنها كافية ومناسبة ومتماشية مع التغيّرات في نماذج الأعمال الداخلية والعوامل الخارجية للاقتصاد ككل.

١٣. تفويض السلطات إلى الرئيس التنفيذي لتنفيذ توجيهات وقرارات المجلس، وتحديد اختصاصات وواجبات الرئيس التنفيذي الذي يجب ان يتبع إلى رئيس المجلس والمجلس.

١٤. التأكد وبشكل دوري من أن البنك ملتزم بالنظام الأساسي والقوانين الدولية والمحلية المعمول بها واللوائح والقوانين بما في ذلك لوائح مصرف قطر المركزي إضافة إلى تلقي التقارير والنظر في أي قضايا قانونية تُرفع ضد البنك على فترات منتظمة.

١٥. تزويد المساهمين بالمعلومات بشكل منتظم ليتمكنوا من اتخاذ القرارات في اجتماع الجمعية العامة والتأكد من المعاملة العادلة لجميع المساهمين وفقا للقانون ومن أن عملية الشفافية وعلاقات الأطراف أصحاب المصلحة قيد التنفيذ بما في ذلك إجراءات الإفصاح عن المعلومات والاتصالات بالإضافة لحمل المسؤوليات تجاه المساهمين والأفراد أصحاب المصلحة والأطراف الأخرى ذوي العلاقة داخل البنك والمجتمع ككل.

١٦. مساعدة الإدارة على معالجة قضايا الشركات ذات العلاقة والتي يثيرها ممثلو المجلس.

١٧. تعيين مستشارين مستقلين لمساعدة المجلس في القيام بمهامه، وللمجلس أن يتلقى تمويلاً كافياً من البنك والمصروفات الإدارية ذات العلاقة من اجل الاستعانة بالمستشارين المستقلين.

البيانات المالية

يتم اعداد البيانات المالية من قبل الادارة التنفيذية ويقوم المجلس بمراجعة وتقييم القوائم المالية للبنك والتصريحات الأخرى قبل الإعلان عنها للمساهمين. هذا ويتم التوقيع على الميزانية وقائمة الدخل من قبل رئيس مجلس الادارة او العضو المنتدب والرئيس التنفيذي.

تقييم المجلس واللجان المنبثقة عنه والإدارة التنفيذية

تجرى عملية التقييم الذاتي من قبل المجلس (من خلال لجنة الترشيحات والحوكمة والسياسات والمكافآت) حيث يقوم المجلس سنويا بتقييم اداء المجلس واللجان واداء الاعضاء.

خلال عام ٢٠١٨، قام المجلس بإجراء التقييمات اللازمة وكانت النتائج على الشكل التالي:

الجهة الخاضعة للتقييم	نتائج التقييم
أعضاء المجلس	نتائج تقييم أداء أعضاء المجلس مرضية وفقاً لسياسة التقييم المتبعة في البنك والتي تتضمن: الاجتماعات المنعقدة، حضور الاجتماعات، والمناقشات، الأعمال والتوصيات، الخ.
لجان المجلس	نتائج تقييم أداء اللجان الفرعية مرضية وفقاً لسياسة التقييم المتبعة في البنك، والتي تتضمن: الاجتماعات المنعقدة، حضور الاجتماعات، والمناقشات، الأعمال والتوصيات الى المجلس، الخ.

المعاملات الجوهرية التي تحتاج الى موافقة المجلس:

تتضمن صلاحيات مجلس الادارة الموافقة على التعاملات التالية:

- الموافقة على التسهيلات الائتمانية التي تزيد قيمتها عن صلاحيات اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.
- الموافقة على السقوف الائتمانية للبلدان وبنوك المراسلين.
- الموافقة على الاستثمارات التي تتجاوز قيمتها صلاحية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.
- الموافقة على الموازنة التقديرية السنوية للبنك.
- الموافقة على النفقات التي تتجاوز صلاحية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم.

مهام المجلس وواجباته الأخرى:

الاستشارات: يجوز للمجلس الحصول على استشارة أي خبير أو استشاري مستقل على نفقة البنك ويسمح لأعضاء المجلس بالحصول على استشارات مهنية على نفقة البنك وبموافقة المجلس.

الحصول على الوثائق: كما هو محدد في ميثاق المجلس، يجب أن يكون لأعضاء المجلس حرية الوصول/الحصول الكامل والفوري على المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك. كما يجب على إدارة البنك التنفيذية تزويد المجلس ولجانه بجميع الوثائق والمعلومات المطلوبة المتعلقة بقرارات المجلس.

الترشيح: أنشأ البنك نظاما للترشيح/ تعيين أعضاء مجلس الإدارة. ووفقا لمسؤوليات وواجبات لجنة الترشيح والحوكمة فيتعين عليها ان تأخذ بالاعتبار الشروط والمؤهلات والخبرات الواجب توافرها بالمرشح حتى يكون عضوا فعالا بمجلس الإدارة وبالتالي فإن اللجنة تحدد المعايير اللازمة لاختيار اعضاء المجلس الجدد.

البرامج التدريبية: وضع البنك سياسات تتضمن مبادئ توجيهية وتدريبية لأعضاء المجلس الجدد وقد قام البنك بالفعل بعمل دورة تدريبية متعلقة بالحوكمة لأعضاء مجلس الإدارة.

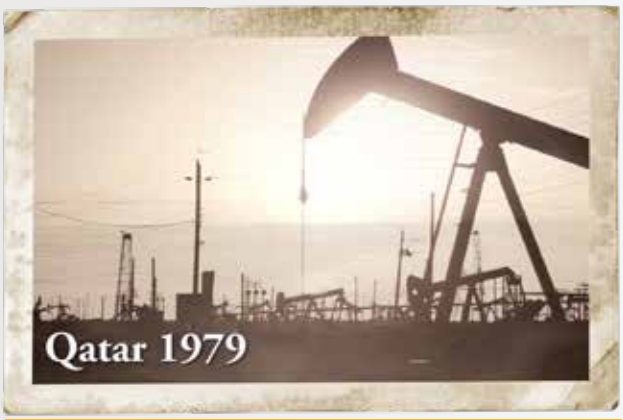

بداية التطور الصناعي في قطر عام ١٩٧٩

الحوكمة: سيتم إطلاع المجلس على مستجدات ممارسات الحوكمة من خلال الإدارة ولجنة الترشيحات والحوكمة والسياسات والمكافآت.

إقالة العضو: يمكن إقالة أعضاء المجلس الذين لا يحضرون اجتماعات المجلس على أساس منتظم بدون عذر مقبول استناداً إلى النظام الأساسي للبنك.

التقييم الذاتي: تم اعتماد النماذج والأدوات اللازمة لإجراء التقييم الذاتي السنوي من قبل المجلس.

المكافآت: يتولى مجلس الإدارة تقدير مكافآت الإدارة التنفيذية وذلك اعتمادا على مستوى اداء البنك ككل وعلى مدى تحقيق الأهداف المدرجة باستراتيجية البنك.

قرارات المجلس بالتمرير: أحياناً تصدر قرارات مجلس الإدارة بالتمرير بموافقة أعضاء المجلس كتابياً ويتم عرضها على المجلس لإقرارها في الاجتماع اللاحق وقد تم تعديل النظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بالقرارات التي تصدر بالتمرير لتتوافق مع قانون الشركات التجارية.

معك دائماً الى الأمام

CELEBRATING 40 YEARS DOHA BANK

٤٠ عاما من النمو والتميز العالمي

تشكـــــيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة البنك من تسعة أعضاء، ٤ أعضاء تنفيذيين، ٥ أعضاء غير تنفيذيين ومنهم عضوين مستقلين (بالتعيين) علما بأن بداية الدورة الحالية للمجلس بدأت بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٧ وتستمر لمده ثلاث سنوات من خلال الانتخاب في الجمعية العامة العادية للمساهمين.

نورد فيما يلي ملخص عن المؤهلات العلمية والخبرة العملية لكل عضو من أعضاء المجلس:

الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني ممثلاً عن شركة فهد محمد جبر القابضة

- رئيس مجلس الإدارة
- تنفيذي، غير مستقل
- رئيس اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٣ يونيو ١٩٩٦ (بصفته الشخصية) و٦ مارس ٢٠١٧ (ممثلاً عن الشركة)
- المؤهل العلمي/ الخبرة: خريج الأكاديمية الملكية ساندهيرست، المملكة المتحدة
- العضوية في المجالس الأخرى: عضو مجلس إدارة مجموعة الخليج التكافلي.
- الملكية:

  ٥,٩٨٦,٧٨٦ سهما بنسبة ١,٩٣٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

  و٥,٤٣٨,٥١٧ سهماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
- الحضور: حضر ٧ اجتماعات لمجلس الإدارة.

السيد أحمد عبد الرحمن يوسف عبيدان

- نائب رئيس مجلس الإدارة
- تنفيذي، غير مستقل
- عضو في اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٠ أبريل ١٩٨٢
- الخبرة: مدير عام مؤسسة الواحة للتجارة والمقاولات
- الملكية:

  ٥,٧٤١,٨٥٨ سهما بنسبة ١,٨٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

  و٥,٢٦٩,٣٥٨ سهماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
- الحضور: حضر ٥ اجتماعات لمجلس الإدارة

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني

- العضو المنتدب
- تنفيذي، غير مستقل
- رئيس لجنة الترشيحات والحوكمة والسياسات والمكافآت وعضو اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢١ ديسمبر ١٩٧٨
- المؤهل العلمي: بكالوريوس هندسة مدنية، جامعة ميسوري، الولايات المتحدة الأمريكية.
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية، رئيس مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار.
- الملكية:

  ٦,٠٢٦,٣٤٠ سهما بنسبة ١,٩٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

  و٦,٠٢٦,٣٤٠ سهما كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
- الحضور: حضر ٧ اجتماعات لمجلس ادارة

الشيخ عبد الله محمد بن جبر آل ثاني

- عضو مجلس إدارة
- غير تنفيذي، غير مستقل
- رئيس لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٠ أبريل ١٩٨٢
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة مجموعة الخليج التكافلي
- الملكية:

٢,٣٢٥,٣٥٠ سهما بنسبة ٠,٧٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

و٢,٣٢٥,٣٥٠ سهماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

- الحضور: حضر ٤ اجتماعات لمجلس الإدارة

الشيخ فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني ممثلاً عن شركة جاسم وفلاح للتجارة والمقاولات

- عضو مجلس إدارة
- تنفيذي، غير مستقل
- عضو في اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٧ فبراير ٢٠١١
- الخبرة: وزير سابق –الخدمة المدنية وشؤون الإسكان
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للإجارة القابضة.
- الملكية:

٣,١٠٠,٤٦٦ سهما بنسبة ١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

و٣,١٠٠,٤٦٦ سهماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

- الحضور: حضر ٥ اجتماعات لمجلس الإدارة

السيد حمد محمد حمد عبد الله المانع

- عضو مجلس إدارة
- غير تنفيذي، غير مستقل
- عضو في لجنة الترشيحات والحوكمة والسياسات والمكافآت
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٣ أبريل ١٩٩٩
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس
- العضوية في المجالس الأخرى: عضو مجلس إدارة الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين، عضو مجلس إدارة شركة الملاحة القطرية، نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات محمد حمد المانع.
- الملكية:

٢,٣٢٥,٦٥١ سهما بنسبة ٠,٧٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

و٢,٣٢٥,٦٥١ سهماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

- الحضور: حضر ٧ اجتماعات لمجلس الإدارة

السيد أحمد عبد الله الخال

- عضو مجلس إدارة
- غير تنفيذي، غير مستقل
- عضو في لجنة الترشيحات والحوكمة والسياسات والمكافآت
- تاريخ التعيين في المجلس: ٣ مارس ٢٠١٤
- المؤهل العلمي: اقتصاد وعلوم سياسية
- الخبرة: عمل سابقاً رئيس قسم التخطيط الاقتصادي بوزارة الخارجية وعمل بوزارة الاقتصاد وسفيراً في ألمانيا واليابان.
- الملكية:

٢,٤٨٢,٠٧٥ سهما بنسبة ٠,٨٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

و٢,٣٢٧,٩٩١سهماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

- الحضور: حضر ٧ اجتماعات لمجلس الإدارة

السيد علي إبراهيم عبد الله المالكي

- عضو غير تنفيذي، مستقل (بالتعيين)
- عضو في لجنة التدقيق ومراقبة الالتزام وتقييم المخاطر
- تاريخ التعيين في المجلس: ٦ مارس ٢٠١٧
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس علوم/ إدارة الطيران
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة المالكي، عضو مجلس إدارة في شركة بنك الدوحة للتأمين
- الخبرة: رجل أعمال
- الملكية:

١٢٣,٣٧٨ سهماً بنسبة ٠,٠٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

و١٢٣,٣٧٨ سهماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

- الحضور: حضر ٥ اجتماعات مجلس الإدارة

السيد ناصر خالد ناصر عبد الله المسند

- عضو غير تنفيذي، مستقل (بالتعيين)
- عضو في لجنة التدقيق ومراقبة الالتزام وتقييم المخاطر ولجنة الترشيحات والحوكمة والسياسات والمكافآت
- تاريخ التعيين في المجلس: ٦ مارس ٢٠١٧
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس علوم سياسية من جامعة جورج تاون – قطر
- الخبرة: محلل مالي في جهاز قطر للاستثمار
- الملكية:

٢٠,٠٠٠ سهماً بنسبة ٠,٠١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

و٢٠,٠٠٠ سهماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

- الحضور: حضر ٦ اجتماعات مجلس إدارة

عضو مجلس الإدارة المستقل:

إن التشكيل الحالي للمجلس يتضمن عضوين مستقلين يستوفيان متطلبات السادة مصرف قطر المركزي. حيث لا تزيد ملكية العضو المستقل لأسهم البنك عن ٠,٢٥٪ من رأس مال البنك.

واجبات اعضاء مجلس الإدارة الائتمانية:

يدين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بخصائص العناية والولاء والنزاهة ودعم رؤية البنك الشاملة وذلك بما ينسجم مع ميثاق المجلس وقواعد السلوك المهني. كما ويقوم أعضاء المجلس أيضا بممارسة مسؤولياتهم بعلم ودراية لخدمة مصالح البنك، علما بأن اعضاء المجلس يتمتعون بالمعرفة والخبرات والمهارات المطلوبة.

واجبات رئيس مجلس الإدارة:

من مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة قيادة بنك الدوحة لتحقيق أهدافه الاستراتيجية والعائد المناسب للمساهمين، كما ويتولى قيادة المجلس والإشراف على دوره بشكل كامل واعتماد جداول اعمال اجتماعات المجلس هذا بالإضافة إلى مناقشة اعضاء المجلس بالتوصيات والتحسينات والمبادرات الاستراتيجية والموازنات التقديرية والفرص الاستثمارية المتاحة والتأكد من قيام المجلس بالمهام المنوطة به، إضافة إلى مناقشة امور البنك العامة بشكل دوري مع اعضاء المجلس والتحقق من وجود آلية لتقييم مستوى أداء الأعضاء بالإضافة إلى التواصل مع المساهمين. ولرئيس المجلس ان ينيط بعض مهامه إلى الأعضاء أو اللجان أو العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي حسب ما يراه مناسباً. كما ويقوم ايضا بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي بخصوص الموارد المالية والبشرية لتحقيق الأهداف المرجوة ومراقبة مستوى أداء البنك بشكل عام دوريا من خلال الرئيس التنفيذي.

واجبات نائب رئيس مجلس الادارة:

يقوم نائب رئيس مجلس الإدارة بدور منصب رئيس مجلس الإدارة في حال غيابه والعمل بشكل وثيق مع رئيس المجلس في وضع وتنفيذ استراتيجيات أهداف البنك وكذلك تنفيذ المسؤوليات الأخرى المفوضة من قبل الرئيس.

واجبات العضو المنتدب

- الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس وفقا لأهداف واستراتيجية بنك الدوحة.
- التحقق من أن المجلس يتلقى في الوقت المناسب معلومات دقيقة وكاملة لكي يتمكن من اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق الرقابة الفعالة وتقديم المشورة.
- التوقيع /التصديق على المراسلات والتقارير والعقود وغيرها من الوثائق نيابة عن بنك الدوحة.
- الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية والاستثمارات في حدود السلطة المفوضة له من قبل المجلس.
- الموافقة على الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية والنفقات في حدود السلطة المفوضة له من قبل المجلس.
- الإشراف على تنفيذ المبادرات الرئيسية داخل البنك بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية.
- تزويد المجلس ولجان المجلس بالتقارير المطلوبة والإفصاح عنها في الوقت المناسب لمراجعتها والموافقة عليها.
- إبلاغ المجلس من خلال تقارير دورية عن أداء وأنشطة البنك المختلفة.
- المشاركة في لجان المجلس المختلفة.
- أي مسؤولية إضافية يُعهد له بها من قبل المجلس / رئيس المجلس.

واجبات عضو مجلس الادارة غير التنفيذي او المستقل

- العمل بنشاط على توفير معلومات لأنشطة المجلس على النحو المنصوص عليه في مسؤوليات و واجبات مجلس الإدارة.
- المساعدة في التخطيط الاستراتيجي وعملية التخطيط للأعمال التجارية والتحدي البناء ووضع مقترحات بشأن استراتيجية البنك.
- استعراض أداء البنك بصفة دورية وتقييم أداء الإدارة من حيث تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها.
- مراجعة مدى مصداقية وعدالة البيانات المالية والتحقق من أن الضوابط ونظم إدارة المخاطر سليمة وفعّالة.
- أن يكون له دور ريادي في تطوير سياسات حوكمة الشركات والامتثال لها.
- مساعدة المجلس بشكل فعّال بشأن تطبيق ما ورد في تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين.
- المساهمة في المحافظة على مصالح البنك والمساهمين، وخاصة في حالات تضارب المصالح بين الأعضاء التنفيذيين وغيرهم من أعضاء المجلس.
- أن يكون حاضرا لمقابلة المساهمين إذا كان لديهم مخاوف والتي لم يكن بالإمكان حلها أو لا يمكن حلها من خلال الاتصال مع رئيس المجلس أو العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي أو إذا كانت مثل هذه الاتصالات ليست مناسبة.
- العمل كحلقة وصل بشأن إبلاغ المجلس عن مخاوف المساهمين حيثما تكون قنوات الاتصال الأخرى غير ملائمة.

- القيام بمسؤوليات إضافية التي قد يُكلف بها من قبل المجلس / رئيس مجلس الإدارة.
- أن يكون مسؤولا مسؤولية جماعية عن قرارات المجلس وإجراءاته.
- المشاركة في اللجان المختلفة بما في ذلك لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر ولجنة الترشيحات والحوكمة والسياسات والمكافآت.

اجتماعات مجلس الإدارة:

يجتمع المجلس بناءاً على دعوة من رئيس المجلس أو بناءاً على طلب اثنين من الأعضاء على الأقل. يكون لكل اجتماع جدول أعمال يوزع على جميع الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كاف وذلك لأغراض التحضير للاجتماع. وفقاً لميثاق المجلس، يجتمع المجلس ما لا يقل عن ست مرات في العام. عقد المجلس خلال عام ٢٠١٨ سبعة اجتماعات كانت على الشكل التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع
الاجتماع رقم ١	٢٠١٨/١/٢٣
الاجتماع رقم ٢	٢٠١٨/٣/٧
الاجتماع رقم ٣	٢٠١٨/٥/٦
الاجتماع رقم ٤	٢٠١٨/٦/٢٤
الاجتماع رقم ٥	٢٠١٨/٩/١٦
الاجتماع رقم ٦	٢٠١٨/١١/٢٥
الاجتماع رقم ٧	٢٠١٨/١٢/١٩

مكافآت المجلس:

مع نهاية كل عام وقبل اجتماع الجمعية العمومية تتاح المكافآت المقترحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة للمساهمين من أجل مناقشتها والموافقة عليها. بلغ اجمالي مكافآت المجلس لعام ٢٠١٧ ما قيمته ١٩ مليون ريال قطري شاملة ما دفع للأعضاء بدل جلسات عن اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه. علماً بأنه سيتم تحديد مكافآت مجلس الإدارة لعام ٢٠١٨ ومن ثم اعتمادها في الجمعية العامة للمساهمين خلال عام ٢٠١٩.

الإدارات التابعة للمجلس

المستشار القانوني وأمين سرّ مجلس الإدارة: السيد مختار الحناوي

التحق السيد مختار الحناوي ببنك الدوحة عام ٢٠٠٢ كمستشار قانوني لمجلس الإدارة وتم تعيينه أمينَ سرٍّ لمجلس الإدارة عام ٢٠٠٧ ولديه خبرة تزيد عن ٣١ عاماً وعمل في مكاتب المحاماة قبل التحاقه بالبنك.

السيد مختار الحناوي حاصل على شهادة ليسانس حقوق من جامعة عين شمس منذ عام ١٩٨٧ وعلى دبلوم في القانون عام ١٩٨٨ ويفي بجميع متطلبات النظام المتعلقة بشغله لهذا المنصب.

يقوم المستشار القانوني لمجلس الإدارة بدور أمين سر المجلس، ويحتفظ بجميع وثائق المجلس ويدير جميع الإجراءات المتعلقة باجتماعات المجلس ويقدم تقاريره مباشرة إلى رئيس المجلس ومع ذلك، يمكن لجميع الأعضاء الحصول على خدمات أمين سرّ المجلس.

رئيس إدارة الالتزام: السيد/ جمال الشولي

التحق السيد/ جمال الشولي ببنك الدوحة عام ١٩٩٧ كرئيس لإدارة التدقيق الداخلي ومن ثم رئيساً لإدارة الالتزام منذ عام ٢٠٠٢ وحتى تاريخه ولديه خبرة تزيد عن ٣٨ عاماً وقد عمل في التدقيق الخارجي قبل التحاقه بالبنك. ويندرج تحت إدارة الالتزام وحدة مراقبة الالتزام ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهو يعمل بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية ويتبع بشكل مباشر لمجلس الإدارة.

السيد/ جمال الشولي حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية عام ١٩٨١.

رئيس إدارة التدقيق الداخلي: الدكتور / محمد داوود

التحق الدكتور/ محمد داوود ببنك الدوحة في عام ٢٠١٢ كنائب مدير إدارة التدقيق الداخلي وعين رئيس لدائرة التدقيق الداخلي عام ٢٠١٦ ولديه خبرة تزيد عن ٢٦ عاماً في مجال المصارف والمؤسسات المالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

الدكتور/ محمد داوود حاصل على درجة الدكتوراه في التمويل.

الادارة التنفيذية

تتمثل الادارة التنفيذيه في البنك من الرئيس التنفيذي ومساعديه ورؤساء الدوائر التنفيذية. التالي السيرة الذاتية للرئيس التنفيذي ومسؤولي الدوائر، علما بان اي من المسؤولين لا يملكون اي مساهمات او حصص في اسهم البنك.

الرئيس التنفيذي: الدكتور/ راهافان سيتارامان

التحق الدكتور/ سيتارامان ببنك الدوحة عام ٢٠٠٢ كمساعد مدير عام، ومن ثم عُيّن رئيساً تنفيذياً للبنك عام ٢٠٠٧ وحتى تاريخه، ولديه خبرة تزيد عن ٣٨ عاماً، وقد عمل في عدة بنوك ومؤسسات قبل التحاقه ببنك الدوحة منها بنك مسقط.

الدكتور/ سيتارامان حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة من الهند حامل «ميدالية ذهبية»، وهو محاسب قانوني معتمد، وحاصل أيضاً على عدة شهادات دكتوراه فخرية من عدة جامعات رائدة في العالم من بينها شهادتي دكتوراه في الفلسفة PHD.

رئيس إدارة المخاطر: السيد/ خالد لطيف

التحق السيد/ خالد لطيف ببنك الدوحة عام ١٩٩٠ وقد شغل عدة مناصب منذ التحاقه بالبنك ولديه خبرة تزيد عن ٣٥ عاماً وقد عمل لعدة سنوات قبل التحاقه بالبنك في القطاع المصرفي والقطاعات الأخرى في باكستان.

السيد/ خالد لطيف حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من باكستان.

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية التجارية: السيد/ شيروسيري كريشنان

التحق السيد/ شيروسيري كريشنان ببنك الدوحة عام ٢٠٠٠ متولياً منصب مدير تنفيذي في دائرة الخدمات المصرفية التجارية ولديه خبرة تزيد عن ٣٤ عاماً وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ شيروسيري كريشنان حاصل على درجة الماجستير في إدارة البنوك.

رئيس المجموعة المالية: السيد/ ديفيد تشالينور

التحق السيد/ ديفيد تشالينور ببنك الدوحة عام ٢٠٠٨ متوليا منصب مساعد مدير عام ولديه خبرة تزيد عن ٢٤ عاماً وعمل في عدة مؤسسات مالية كبيرة في استراليا قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ ديفيد تشالينور حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من انجلترا وزميل في معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز.

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية بالوكالة: ماهديفين ساثيامورثي

التحق السيد/ ماهديفين ساثيامورثي ببنك الدوحة عام ٢٠٠٥ وقد تولى منصب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية بالوكالة عام ٢٠١٨. لديه خبرة تزيد عن ٢١ عاماً وقد عمل في مجال البنوك قبل التحاقه بالبنك.

السيد/ ماهديفين حاصل على بكالوريوس علوم وشهادة مصرفي معتمد من المعهد الهندي للمصارف (CAIIB).

رئيس مجموعة الموارد البشرية بالوكالة: الشيخ محمد فهد محمد آل ثاني

التحق الشيخ/ محمد فهد آل ثاني ببنك الدوحة في عام ٢٠١٣ كرئيس وحدة تمويل ولديه خبرة مصرفية سابقة في مؤسسات مالية مختلفة وقد تولى منصب رئيس مجموعة الموارد البشرية بالوكالة خلال عام ٢٠١٧.

الشيخ/ محمد فهد آل ثاني حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة.

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة: السيد/ بريك علي المري

التحق السيد/ بريك ببنك الدوحة عام ٢٠١٥ متولياً منصب إدارة رقابة الفروع ولديه خبرة تزيد عن ٢٢ عاماً وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة وقد تولى منصب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة خلال عام ٢٠١٧.

رئيس مجموعة الخزينة والاستثمار بالوكالة: السيد/ روان ليرد لوك

التحق السيد/ روان ليرد لوك ببنك الدوحة عام ٢٠١٨ كرئيس إدارة الخزينة ولديه خبرة مصرفية سابقة في مؤسسات مصرفية مختلفة وقد تولى منصب رئيس مجموعة الخزينة والاستثمار بالوكالة خلال عام ٢٠١٨. السيد/ روان حاصل على شهادة الماجستير في التجارة.

إحدى أولى مكينات الصراف الآلي

مكافآت الإدارة العليا:

يعتمد المجلس في تنظيم عملية تقييم أداء الإدارة العليا على مدى تحقيق الأهداف التي وضعت باستراتيجية البنك. ووفقاً لنتائج تقييم الأداء والنتائج التي يحققها البنك يتم تحديد المكافآت والمزايا الإضافية والتي يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. بلغ اجمالي مكافآت الإدارة العليا عن أداء عام ٢٠١٧ ما قيمته ٩,٥٩٥,٠٠٠ ريال قطري تم دفعها خلال عام ٢٠١٨. علماً بأنه سيتم تحديد مكافآت الإدارة العليا عن أداء عام ٢٠١٨ واعتمادها من قبل مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٩.

فصل منصبي الرئيس والمدير التنفيذي:

إن مهام ومسؤولية وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي مفصولتين في البنك، وقد تم توضيح الأدوار والمسؤوليات في الوصف الوظيفي الخاص بكل منهما.

تضارب المصالح واستخدام المعلومات السرية لأغراض التداول بالسهم من قبل كبار الموظفين:

وضع بنك الدوحة عدة ضوابط لمنع حدوث حالات تضارب المصالح وخاصة أن البنك اعتمد سياسة الأطراف ذات العلاقة ضمن سياسات الحوكمة. تتم الموافقة على عمليات الأطراف ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة على أساس ماديتها. وفقاً لقانون الشركات التجارية، إذا كان عضو المجلس لديه تضارب في المصالح لعملية ما، فإنه لا يشارك في اجتماع المجلس عند البت في تلك العملية، كما لا يشترك في إصدار القرار في حال الحصول عليه بالتمرير. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن البنك قد اعتمد سياسة تضارب المصالح التي يجب الالتزام بها من قبل جميع موظفي البنك.

يتم حالياً مراقبة ورصد التداول على سهم البنك من قبل كبار الموظفين اللذين لديهم اطلاع من قبل بورصة قطر مباشرة. هذا، وقد اعتمد البنك سياسة لتداول أسهم من قبل كبار الموظفين.

معاملات الاطراف ذوي العلاقة

يعتبر أي موظف أو عضو مجلس إدارة بشكل عام طرف ذو علاقة عند إجراء عمليات تجارية لبنك الدوحة مع أحد أفراد الأسرة أو مع أي تجارة يعمل فيها أحد أفراد العائلة.

موافقات معاملات ذات العلاقة:

على الموظف أو عضو مجلس الإدارة الإفصاح عن معاملات ذوي العلاقة والحصول على الموافقة الخطية من اللجنة التنفيذية للبنك. أما ما يخص أعضاء مجلس الإدارة فلا بد من الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة ومناقشتها خلال اجتماع المجلس بغياب العضو المعني كما يتم طرحها خلال اجتماع الجمعية العمومية التي تلي هذه الصفقة.

الإفصاح عن تعاملات الأشخاص ذات العلاقة: إن سياسة البنك تحظر على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين عقد أي صفقات بيع أو شراء لأسهم البنك خلال الفترة المحددة من بورصة قطر وحتى الإعلان للجمهور عن البيانات المالية ولم يقم أي طرف من ذوي العلاقة بعقد أي صفقات في فترات الحظر خلال العام.

أول فرع لبنك الدوحة

لجان المجلس

أنشأت لجان المجلس لمساعدة أعضاء المجلس على القيام بواجباتهم، حيث تم إعداد مسؤوليات وواجبات كل لجنة، كما تم توضيح واجبات وصلاحيات كل منها وفقاً لتعليمات السادة مصرف قطر المركزي ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية وممارسات الحوكمة الرائدة.

يوجد لدى البنك ٣ لجان تابعة لمجلس الإدارة على النحو التالي:

- لجنة التدقيق والالتزام وتقييم المخاطر
- لجنة الترشيحات والحوكمة والسياسات والمكافآت
- اللجنة التنفيذية

علماً بأنه في تاريخ ٢٠١٨/١/٢٣ قد تم دمج مهام ومسؤوليات لجنة الترشيحات والحوكمة مع لجنة السياسات والتطوير والمكافآت في لجنة واحدة لتقوم بمهام اللجنتين. وقد عقدت لجنة الترشيحات والحوكمة اجتماعاً واحداً في شهر يناير ٢٠١٨ قبل أن تدمج.

لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر:

العضوية:

الشيخ عبد الله محمد بن جبر آل ثاني –عضو مجلس إدارة غير تنفيذي (رئيساً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة

السيد علي إبراهيم عبد الله المالكي –عضو مجلس إدارة مستقل، حضر ٦ اجتماعات

السيد ناصر خالد عبد الله المسند – عضو مجلس إدارة مستقل، حضر جميع اجتماعات اللجنة

الاجتماعات:

عدد الاجتماعات المطلوب حسب نظام الحوكمة المعتمد هو ٦ اجتماعات تم عقد ٧ اجتماعات خلال هذا العام.

الواجبات والمسؤوليات: اللجنة مسؤولة عن مراجعة البيانات المالية واعمال التدقيق الداخلي والخارجي وبيئة الرقابة الداخلية والالتزام بالأنظمة والقوانين وإدارة المخاطر في البنك. وللجنة أن تطلب نصيحة مهنية مستقلة لإدارة المخاطر والاستعانة بالاستشاريين لمساعدتها على ممارسة مهامها وسلطاتها ومسؤولياتها بطريقة سليمة. هذا وتقوم اللجنة بمناقشة المدققين الخارجيين بشأن طبيعة ونطاق وكفاءة التدقيق الذي يقومون به وفقا لمعايير التدقيق الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية، إضافة إلى استقلالية وموضوعية المدققين الخارجيين من خلال الحصول على معلومات وبيانات منهم بشأن العلاقة بينهم وبين البنك بما في ذلك خدمات غير التدقيق.

هذا وتراجع اللجنة أيضاً البيانات المالية السنوية وربع السنوية وتطلع على التقرير السنوي للبنك والملاحظات الواردة به والتقارير الرقابية الأخرى ذات العلاقة، إضافة إلى مراجعة التقارير المالية والمحاسبية الهامة بما في ذلك القضايا المعقدة والعمليات غير العادية والمجالات التي تحتاج إلى درجة عالية من الاجتهاد والحكم السليم.

كما وتنظر اللجنة في فعالية إدارة البنك للمخاطر والرقابة الداخلية على التقارير المالية السنوية والمرحلية والتنظيمية وغيرها من التقارير الرقابية بما في ذلك أمن تكنولوجيا المعلومات والحصول على توضيحات من الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بشأن ما إذا كانت الرقابة المالية والتشغيلية كافية وتعمل بفاعلية. وتقوم اللجنة بالتأكد من أن البيانات المالية والتقارير الصادرة هي على نحو يتفق مع المعايير والممارسات المحاسبية المحددة من قبل السادة مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، إضافة إلى لوائح الإدراج المعمول بها لدى بورصة قطر ومع انظمة الإفصاح وأية متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.

تجتمع اللجنة خلال العام بشكل منتظم لمناقشة تقارير إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام وإدارة المخاطر إضافة إلى التقارير الصادرة من المدققين الخارجيين وتقارير تفتيش السادة مصرف قطر المركزي.

كما تستعرض اللجنة عروض الاسعار المقدمة من مدققي الحسابات لمراجعة حسابات البنك في كل سنة مالية وتقدم توصياتها بهذا الشأن لمجلس الإدارة لاختيار مراقب الحسابات الأنسب أو التجديد لمراقب الحسابات الحالي بهدف قيام المجلس برفع توصية للجمعية العامة للمساهمين.

هذا وللبنك سياسة معتمدة بخصوص الكشف عن المخالفات والانتهاكات لتشجيع موظفي البنك على الكشف/الإفشاء عن أي أخطاء قد تؤثر سلباً على البنك ويتم إبلاغ لجنة التدقيق والالتزام وتقييم المخاطر بالقضايا الجوهرية وتقوم اللجنة بالتأكد من إجراء اللازم صوب أي مخالفات. لا يوجد للجنة أي خلافات مع المجلس خلال عام ٢٠١٨ او امور ذات تاثير هام.

المكافآت:

بلغت اجمالي مكافآت لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر لعام ٢٠١٨ ما قيمته ٣٤٥,٠٠٠ ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة التي تم الاشارة اليها في بند مكافآت المجلس.

لجنة الترشيحات والحوكمة والسياسات والمكافآت:

العضوية:

- الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني – العضو المنتدب (رئيساً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة
- السيد حمد محمد حمد المانع – عضو غير تنفيذي (عضواً) حضر اجتماعين
- السيد أحمد عبد الله أحمد الخال – عضو غير تنفيذي (عضواً) حضر جميع اجتماعات اللجنة
- السيد ناصر خالد ناصر عبد الله المسند – عضو مستقل (عضواً) حضر جميع اجتماعات اللجنة

الاجتماعات:

عدد الاجتماعات المطلوبة حسب نظام الحوكمة اجتماعان وقد تم عقد ثلاثة اجتماعات خلال العام.

الواجبات والمسؤوليات: تقوم اللجنة بمراجعة الترشيحات إلى عضوية مجلس الإدارة ومتابعة تطبيق حوكمة الشركات لدى بنك الدوحة، كما تقوم أيضاً برصد وترشيح الأعضاء الجدد للمجلس ممن لديهم القدرة على اتخاذ القرارات السليمة نيابة عن البنك والمساهمين. وتأخذ اللجنة بعين الاعتبار توافر العدد الكافي من المرشحين المحتملين القادرين على أداء واجباتهم كأعضاء للمجلس، بالإضافة إلى مهاراتهم وخبراتهم ومؤهلاتهم المهنية والتقنية والأكاديمية والشخصية. وتقوم اللجنة بتقييم الأعضاء المرشحين للمجلس استناداً لمعايير منها الاستقامة والحكمة والخبرات المكتسبة والقدرة على تكريس الوقت الكافي لإدارة شؤون البنك.

تقوم اللجنة بالموافقة على سياسات واستراتيجيات البنك ومراجعة إطار عمل مكافآت الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. ومن مسؤوليات اللجنة أيضاً وضع اللائحة العامة لمكافآت وامتيازات المجلس والرئيس التنفيذي وكبار الموظفين التنفيذيين المرتكزة على أساس تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية ذات المدى الطويل. هذا بالإضافة إلى مراجعة سلم الرواتب والامتيازات الوظيفية الأخرى لموظفي البنك وتقديم توصياتها بهذا الشأن إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. كما يتم عرض مخصصات وامتيازات السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة في نهاية كل سنة مالية للموافقة عليها.

المكافآت:

بلغت اجمالي مكافآت لجنة الترشيحات والحوكمة والسياسات والمكافآت لعام ٢٠١٨ ما قيمته ١٦٥,٠٠٠ ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة التي تم الاشارة اليها في بند مكافآت المجلس.

اللجنة التنفيذية:

العضوية:

الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني – رئيس مجلس الإدارة (رئيساً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة

السيد أحمد عبد الرحمن يوسف عبيدان – نائب رئيس مجلس الإدارة، حضر جميع اجتماعات اللجنة

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني – العضو المنتدب، حضر جميع اجتماعات اللجنة

الشيخ فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني – عضو مجلس إدارة تنفيذي، حضر جميع اجتماعات اللجنة

الاجتماعات:

عدد الاجتماعات المطلوب حسب نظام الحوكمة المعتمد هو ٤ اجتماعات خلال العام أو في أي وقت بناء على طلب رئيس اللجنة وتم عقد اجتماعين خلال العام.

الواجبات والمسؤوليات:

- مراجعة التغييرات المتعلقة بهيكل رأس مال البنك والتغييرات المهمة على هيكلي الإدارة والرقابة والتوصية إلى المجلس للموافقة عليها.
- تسهيل الرقابة الفعالة والسيطرة الشاملة على أعمال البنك من خلال تلقي ومراجعة ائتمان العملاء بشكل عام والفريق المشترك والتعرض للاستثمار.
- الموافقة على منح تسهيلات ائتمانية فوق الحد المسموح به من قبل الإدارة وللحد المُفوضة به اللجنة من قبل المجلس.
- مراجعة مقترحات الائتمان فوق الحد المسموح به للجنة التنفيذية وتقديم توصيات إلى المجلس بشأنها.
- تقديم توصية إلى المجلس لاتخاذ الإجراءات المناسبة في الحالات المتعلقة بالمديونيات المتعثرة أو الالتزامات بأعلى من الحد المسموح به.
- إجراء المراجعة و على أساس ربع سنوي عن حالة القضايا المعلقة والخاصة بالتقاضي.
- الموافقة على الشراء والإنفاق لمبالغ في حدود التفويض الممنوح إلى اللجنة من قبل المجلس.
- الموافقة على منح التبرعات المالية وغيرها للأنشطة الخيرية بما فيها مصاريف مسؤوليات الشركات الاجتماعية على أساس كل حالة على حدة وفقا لحدود السلطة المفوضة للجنة كما هي موافق عليها من المجلس و كذلك استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- مراجعة وإقرار الاستراتيجية التجارية والاستثمارات ضمن الصلاحيات المفوضة للجنة.
- الإشراف على أداء الاستثمارات الاستراتيجية عن طريق تلقي تقارير دورية من الإدارة وتقديم التقارير إلى المجلس.

المكافآت:

بلغت اجمالي مكافآت اللجنة التنفيذية لعام ٢٠١٨ ما قيمته ٦٠,٠٠٠ ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة التي تم الاشارة اليها في بند مكافآت المجلس.

فرع بنك الدوحة في دولة الكويت

الرقابة الداخلية والالتزام وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي

الرقابة الداخلية:

إن الهدف العام من إجراءات الرقابة الداخلية في البنك هو حماية الأصول ورأس المال وضمان موثوقية السجلات المالية للبنك والشركات التابعة له. اعتمد بنك الدوحة إجراءات رقابة داخلية بحيث تسمح للإدارة بالكشف عن أية أخطاء في الإجراءات أو في حفظ السجلات المالية. يتضمن إطار عمل الرقابة الداخلية في البنك على إقامة إدارات قوية للمالية والمخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي التي تدعم إنشاء إطار عمل قوي للرقابة الداخلية.

يشرف على إطار عمل الرقابة الداخلية لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام وتقدم إدارات التدقيق والالتزام والمخاطر تقارير دورية إلى اللجنة بشأن ما يلي:

- المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال الخدمات المصرفية المتعلقة بالاستراتيجية والسمعة والالتزام والمخاطر القانونية والائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية.
- الالتزام العام للبنك بالقواعد واللوائح
- توصيات ونتائج التدقيق الداخلي والخارجي

وقد اعتمد مجلس الإدارة السياسات المتعلقة بكل من إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام وإدارة المخاطر.

الالتزام:

إن المسؤولية الرئيسية لإدارة الالتزام في البنك هي مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على إدارة مخاطر الالتزام بكفاءة لحماية البنك من تكبد أية خسائر مالية «قد تحدث» بسبب الفشل في الالتزام بالقوانين. وتشمل مخاطر الالتزام المخاطر القانونية / التشريعية إضافة إلى الخسائر المادية ومخاطر السمعة. كما تساعد إدارة الالتزام أيضا كل من مجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية على تحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تحد من مخاطر الالتزام ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى أنها تقوم بدور المنسق ما بين البنك والجهات الرقابية وإطلاع الإدارة على أية مستجدات في القوانين والأنظمة.

التدقيق الداخلي:

يمتلك البنك إدارة تدقيق داخلي مستقلة ترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر وذلك بشكل دوري. وتدار إدارة التدقيق الداخلي من قبل فريق عمل كفوء يتمتع بالمهارات والتدريب الكافي للقيام بدوره بالشكل المناسب. ويتمتع موظفو دائرة التدقيق الداخلي بصلاحيات الوصول إلى كل أنشطة البنك والمستندات والتقارير اللازمة لاتمام عملهم، ولا يمارس أي من فريق التدقيق اي اعمال مرتبطة بالنشاط اليومي العادي للبنك ويتم تعيين وتحديد جميع المكافآت والامتيازات بإدارة التدقيق من قبل مجلس الإدارة مباشرة.

وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها من خلال خطة تدقيق معتمدة من لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر وتتضمن هذه الخطة على مراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لمختلف الفروع والدوائر في البنك.

إدارة المخاطر:

يقوم البنك وبشكل مستمر بإجراء عمليات رصد ومراقبة لكافة أنواع المخاطر لدى جميع دوائر وفروع البنك لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر وإصدار تقارير بشأن المخاطر التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك والفرص المتاحة أمامه. ويعتبر مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية هما المسؤولان في نهاية المطاف عن جميع المخاطر التي يتحملها البنك. ولذلك فهما يسعيان دائمًا إلى تحقيق التوازن بين المخاطر الملازمة للعمليات وتحقيق الإيرادات. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد عيّن المجلس عددًا من المهنيين المؤهلين في هذا المجال واعتمد جميع السياسات والإجراءات التي تحكم الأنشطة المصرفية المختلفة، كما قام أيضاً بوضع سقوف للمخاطر وأطر عمل منظمة، وقام بتشكيل اللجان وحدد مسؤولياتها وصلاحياتها.

وفي هذا الإطار تم إيكال آليات العمل بإدارة المخاطر إلى فريق على درجة عالية من الخبرة والكفاءة. ويتم تنفيذ إطار الرقابة من خلال لجان إدارية مختلفة مثل لجنة الائتمان ولجنة الاستثمار ولجنة المخاطر التشغيلية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك.

تقييم الرقابة الداخلية:

يتسلم مجلس الإدارة تقارير حول إطار عمل الرقابة الداخلية من الإدارة العليا ووظائف الرقابة مثل التدقيق الداخلي والالتزام وإدارة المخاطر وأن مثل هذه التقارير يتم تقييمها بواسطة المجلس لضمان أن إطار عمل الرقابة الداخلية يتم تطبيقه وفقا لصلاحيات الإدارة. ينظر مجلس الإدارة إلى أن الإجراءات الحالية المعتمدة للرقابة الداخلية من قبل المجلس والإدارة العليا تقوي عمليات بنك الدوحة.

لم تحدث انتهاكات رئيسية للرقابة أو أي خروقات للرقابة الداخلية التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للبنك خلال ٢٠١٨.

التدقيق الخارجي:

يتم سنوياً تجديد/تعيين مدقق الحسابات الخارجي لمراجعة حسابات البنك من قبل الجمعية العامة العادية للمساهمين وذلك اعتماداً على توصية يتم تقديمها للجمعية من قبل مجلس الإدارة. هذا ويراعي البنك تعليمات الجهات الرقابية بشأن تعيين مراقب الحسابات بشأن عدد مرات تعيين مراقب الحسابات كما ويقوم مجلس الإدارة بأخذ موافقة السادة مصرف قطر المركزي المسبقة على ترشيح مدقق/ اكثر من مدقق حسابات خارجي للجمعية العامة للمساهمين. ويتم بعد اختيار مدقق الحسابات الخارجي من قبل الجمعية العامة للمساهمين التعاقد مع هذا المدقق ويشترط ضمن هذا التعاقد تقيد المدقق الخارجي بأفضل المعايير المهنية وبذل العناية المهنية المطلوبة عند إجراء التدقيق وكذلك إبلاغ الجهات الرقابية في حال عدم قيام البنك (المجلس) باتخاذ الإجراءات المناسبة بالمسائل المادية والتي تم إثارتها من قبلهم. هذا ويتولى المدقق الخارجي فحص الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر.

يتولى حاليا السادة كي بي ام جي اعمال التدقيق والمراجعة على حسابات البنك بدءاً من عام ٢٠١٧ وحتى تاريخه بما فيها حسابات الفروع الخارجية وحسابات شركة بنك الدوحة للتامين بالاضافة الى حسابات الصناديق الاستثمارية والتقارير الدورية المتعلقة بمتطلبات السادة مصرف قطر المركزي وقد بلغت اتعاب التدقيق لعام ٢٠١٨ مبلغ ٢,٤٧٠,٠٠٠ ريال قطري.

وقد حصلنا على عرضي أسعار من مكتبي تدقيق معروفين تم عرضهما على الجمعية العامة العادية للمساهمين وانتهت باختيار مكتب السادة كي بي ام جي لمراجعة حسابات البنك عن عام ٢٠١٨.

النزعات والخصومات والدعاوي القضائية:

القضايا المرفوعة من/ ضد عملاء البنك من الشركات بقيمة ٣٠ مليون ريال قطري فأكثر أو ما يعادلها في حدود ٢٥ قضية.

وسائل الاتصال بالمساهمين:

يعتبر بنك الدوحه مساهميه أصحاب مصلحة رئيسية وقد أنشأ البنك دائرة شؤون المساهمين وهي مسؤولة عن الرد على تساؤلات المساهمين واستفساراتهم وكذلك الاتصال باي مستثمرين في الاسواق وتكون حلقه وصل بينهم وبين رئيس مجلس للادارة.

الإفصاحات وحقوق المساهمين:

يسعى بنك الدوحة جاهدا لتزويد المساهمين بالبيانات الكافية لتحليل أداء البنك واتخاذ قرارات بشأن انتخابات أعضاء مجلس الإدارة ومسائل أخرى مثل أرباح الأسهم. يؤكد بنك الدوحة أن اجتماعات الجمعية العمومية وآلية التصويت المعتمدة هي وفقاً لقانون الشركات التجارية. هذا ويمكن أن يوفر البنك معلومات عامة مثل البيانات المالية وعقد التأسيس والنظام الأساسي والقوانين الداخلية للبنك إلى مساهميه.

واجب الإفصاح: يلتزم بنك الدوحة بجميع متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية حيث يقوم البنك بالإفصاح من خلال بورصة قطر والصحف المحلية وموقع البنك الإلكتروني عن جميع المعلومات المالية وأي أنشطة يقوم بها البنك بشكل شفاف للمساهمين والعامة. هذا ويحرص مجلس إدارة البنك على أن تكون جميع المعلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة. ويتضمن تقرير الحوكمة تفاصيل تشكيل مجلس الإدارة وبيانات الأعضاء واللجان المنبثقة عن المجلس.

ويؤكد بنك الدوحة أن جميع البيانات المالية يتم إعدادها وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة، كما ويقوم مراقب الحسابات الخارجي للبنك بإعداد تقريره وفقاً لمهام التدقيق الدولية ومتطلباتها وعلى كل المعلومات الضرورية والأدلة والتأكيدات وإجراءات التدقيق المناسبة. وقد قام البنك بتوفير كافة التقارير المالية المرحلية والسنوية للمساهمين.

واجب الحصول على المعلومات: يمتلك بنك الدوحة موقع إلكتروني يُنشر فيه جميع المعلومات الخاصة بالبنك مثل البيانات المالية السنوية والربع سنوية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة بالإضافة للتقرير السنوي وغيرها من المعلومات المتعلقة بإدارة البنك ومجلس الإدارة والمنتجات والخدمات والفروع. ويوجد لدى البنك إجراءات داخلية خاصة بحصول المساهمين على وثائق الشركة والمعلومات المتعلقة بها علما بانه يتم الاحتفاظ بتفاصيل سجل

المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بجمعيات المساهمين: يتضمن النظام الأساسي للبنك حق لكل مساهم حضور اجتماعات الجمعية العامة. ويحق للمساهم التصويت على قرارات الجمعية العامة ويكون له عدد من الأصوات يعادل اسهمه ويمثل القصّر والمحجور عليهم النائبون عنهم قانوناً ويكون لكل مساهم مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة. يكون التصويت في الجمعية العامة برفع الأيدي او بأي طريقة أخرى تقررها الجمعية العامة ويجب أن يكون التصويت بطريقة الاقتراع السري إذا كان القرار متعلقاً بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثلون عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل.

ويجوز التوكيل في حضور اجتماعات الجمعية العامة بشرط ان يكون الوكيل مساهماً وأن يكون التوكيل خاصاً وثابتاً بالكتابة. ولا يجوز للمساهم توكيل أحد اعضاء مجلس الإدارة في حضور اجتماعات الجمعية العامة نيابة عنه.

وفي جميع الأحوال لا يجوز ان يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على ٥٪ من أسهم رأس مال البنك باستثناء حالة ما إذا كان الوكيل نائباً أو وكيلاً عن جهاز قطر للاستثمار.

وتنعقد الجمعية العامة بدعوة من مجلس الإدارة مرة على الأقل في السنة في المكان والزمان اللذين يحددهما مجلس الإدارة بعد موافقة إدارة الشؤون التجارية بوزارة الأقتصاد والتجارة ويجب أن يكون الانعقاد خلال الشهور الأربعة التالية لنهاية السنة المالية للبنك. ولمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة كلما دعت الحاجة لذلك، وعليه دعوتها أيضا متى طلب إليه ذلك مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ١٠٪ من رأس المال ولأسباب جدية وذلك خلال خمس عشر يوما من تاريخ الطلب. وتنعقد الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة، وعلى المجلس توجيه هذه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون على الأقل ٢٥٪ من رأس مال البنك.

المعاملة المنصفة للمساهمين: يتضمن النظام الأساسي للبنك حق كل مساهم حصة معادلة بحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات البنك وفي الأرباح المقسمة حسب ما يملكه من أسهم.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة: بعد إخطار الجهات الرقابية ذات الاختصاص، يتم الإعلان عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة بالصحف المحلية، ومن ثم تقوم لجنة الترشيحات والحوكمة بعد إغلاق باب الترشيح بدراسة طلبات الترشيح المستلمة من المساهمين ويكون متاح للمساهمين الحصول على جميع المعلومات عن المرشحين للعضوية قبل اجتماع الجمعية العامة من خلال مراجعة البنك، وبعد أخذ موافقة الجهات ذات الاختصاص يتم عرض هذه الأسماء على الجمعية العامة العادية للمساهمين لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة من المرشحين لعضوية المجلس. إن النظام الأساسي للبنك أعطى للمساهمين حق التصويت على قرارات الجمعية وعلى المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، وفقا لقانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ الذي أحال في شأن الشركات المساهمة العامة إلى مبادىء الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح: يقوم مجلس الإدارة باقتراح توزيع أرباح الأسهم على الجمعية العامة في كل عام وفق سياسة البنك بتوزيع الأرباح المعتمدة من مجلس الإدارة ضمن سياسة الحوكمة ونظام البنك الأساسي، حيث يسمح النظام الأساسي للبنك بتوزيع الأرباح على المساهمين بعد استقطاع نسبة ١٠٪ من صافي أرباح البنك لتكوين الاحتياطي القانوني، ويجوز للجمعية العامة للمساهمين وقف هذا الاقتطاع متى بلغ هذا الاحتياطي ١٠٠٪ من مقدار رأس المال المدفوع، وإذا قل الاحتياطي القانوني عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاستقطاع حتى يصل الاحتياطي إلى تلك النسبة. والاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي أجازها قانون الشركات التجارية القطري وبعد موافقة مصرف قطر المركزي. ويجوز للجمعية العامة بناءا على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر سنويا اقتطاع جزء من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الاختياري، ويستعمل هذا الاحتياطي في الوجوه التي تقررها الجمعية العامة، ويقتطع جزء من الأرباح تحددها الجمعية العامة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل، ومن ثم يتم توزيع المبلغ المتبقي من الارباح بعد ذلك على المساهمين أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة التالية وذلك بعد موافقة الجمعية العامة على ذلك.

حقوق المساهمين والصفقات الكبرى: بنك الدوحة شركة مساهمة قطرية برأس مال قدره ٣,١٠٠,٤٦٧,٠٢٠ ريالاً قطرياً مقسماً إلى ٣١٠,٠٤٦,٧٠٢ سهماً عادياً أسمياً قيمة كل سهم (١٠) ريال قطري مطروحا للتداول في بورصة قطر. وفيما عدا جهاز قطر للاستثمار «حكومة دولة قطر» يجوز أن يكتتب ويتملك ٢٠٪ من رأس مال البنك، ولا يجوز لأي شخص طبيعي أو أعتباري أن يتملك اكثر من ٢٪ من أسهم البنك كما لا يجوز لأي شخص طبيعي او اعتباري أن يتملك أقل من ١٠٠ سهم، باستثناء التملك بطريق الميراث. ويجوز للجمعية العامة غير العادية الموافقة على تسجيل عدد من الأسهم باسم وكيل مؤتمن بما لا يتجاوز نسبة ٢٠٪ من عدد أسهم رأس المال وذلك في حال زيادة رأس المال عن طريق إصدار إيصالات إيداع عالمية GDR وتعتبر صناديق الاستثمار مجموعة استثمارية واحدة مهما بلغ عددها، إذا كان الذي يديرها شخص واحد طبيعي أو معنوي، أو إذا كان المؤسس في كل منهما شخص واحد طبيعي أو معنوي وفي كلا الحالتين لا يجوز للمجموعة الاستثمارية ان تمتلك أكثر من ٢٪ من عدد أسهم رأس المال ويجوز للأجانب الاستثمار في

أسهم البنك في حدود ٤٩٪ من رأس المال. لا يوجد في النظام الأساسي نصوص خاصة بأحكام حقوق الأقلية، ويؤكد بنك الدوحة عدم وجود أي اتفاقات مساهمين تخص هيكلة رأس المال وحقوق المساهمين.

ملكية الاسهم:

تتوزع ملكية اسهم بنك الدوحه بحسب الجنسيه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ على النحو التالي:

الجنسية	عدد الاسهم	النسبة
قطر	٢٧٣,٤٣٨,٦٤٤	٨٨,١٩٪
مجلس التعاون	٨,١٧١,٤٧٣	٢,٦٤٪
دول عربية	٥,٣٢٠,٦٢٩	١,٧٢٪
آسيا	١,٤١٤,٣٦٨	٠,٤٦٪
أوروبا	٨,٠٧١,٣٣٤	٢,٦٠٪
أفريقيا	١٢٣,٤٨٢	٠,٠٤٪
أمريكا	١٢,١٨٦,٠٣٦	٣,٩٣٪
أخرى	١,٣٢٠,٧٣٦	٠,٤٢٪
المجموع	**٣١٠,٠٤٦,٧٠٢**	**١٠٠٪**

بلغ عدد المساهمين ٣,٣٦٨ مساهما كما في٢٠١٨/١٢/٣١ ولا يوجد اي مساهم يمتلك اكثر من ٢٪ باستثناء جهاز قطر للاستثمار (حكومة دولة قطر) بمساهمة مباشرة وغير مباشرة بنسبة ١٧,١٥٪ وذلك وفق النظام الأساسي للبنك.

حقوق أصحاب المصالح:

يسعى بنك الدوحة للحفاظ على معاملة منصفة وعادلة لجميع أصحاب المصالح. وفي سبيل تعزيز السلوك الأخلاقي من قبل موظفي البنك، يجب على كل موظف ان يلتزم بمبادئ المهنة الأخلاقية للبنك التي تنص على تقيد كل موظف بها. يتم التحقيق في أي انتهاكات للسلوك الأخلاقي واتخاذ الإجراءات التأديبية والتصحيحية المناسبة، علاوة على ذلك، أعد بنك الدوحة سياسة للكشف عن الانتهاكات/المخالفات بحيث يمكن للموظفين الإبلاغ عن أي شبهة لديهم دون خوف، ويتم النظر في تلك الشبهات وعند الاقتضاء التحقيق فيها وتقديم تقارير عنها الى لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر.

ومن الجدير بالذكر أيضا، أن البنك قد وضع إجراءات موحدة للمكافآت وأسس تقييم الموظفين وذلك من خلال اعتماد نظام لتقييم الأداء والمكافآت والامتيازات الأخرى.

فروع البنك ومكاتب التمثيل والشركات التابعة:

على الصعيد المحلي بلغ إجمالي عدد شبكة الفروع المحلية العاملة داخل دولة قطر سبعة وعشرون فرعاً وثلاثة مكاتب دفع وأربعة فروع إلكترونية وفرعاً متنقلاً، وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (١٠٣) جهازا من ضمنها ثلاثة أجهزة بدولة الإمارات العربية المتحدة وجهازين بدولة الكويت وثلاثة أجهزة بالهند. وعلى الصعيد الدولي، يوجد للبنك ستة فروع في كل من إمارة دبي وإمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وفرع بدولة الكويت وثلاثة فروع في الهند في كل من مومباي وكوتشي وتشيناي حيث تم افتتاح فرع تشيناي في ٤ أبريل ٢٠١٨، هذا بالإضافة إلى أربعة عشر مكتباً تمثيلياً في كل من سنغافورة وتركيا واليابان والصين والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية وألمانيا وأستراليا وكندا وهونج كونج وجنوب أفريقيا وبنجلاديش بالإضافة إلى مكتبي سيريلانكا ونيبال اللذين تم افتتاحهما خلال عام ٢٠١٨.

كما ويمتلك البنك أيضا شركات تابعة مملوكة للبنك بالكامل وهي شركة بنك الدوحة للتأمين في قطر وشركة الدوحة للتمويل المحدودة وشركة بنك الدوحة للأوراق المالية المحدودة في جزر الكايمن لغرض إصدار سندات دين ومعاملات المشتقات المالية، إضافة إلى حصة استراتيجية بنسبة ٤٤,٠٢٪ من رأس مال إحدى شركات الوساطة الهندية والتي أصبحت فيما بعد تسمى بشركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية وتمارس نشاطها في أعمال الوساطة وإدارة الموجودات.

فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة